THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

كلمة

السفير بسام صباغ

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

إلى

الدورة الثامنة والسبعين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

الثلاثاء 2023/9/26

السيد دينيس فرانسيس رئيسُ الجمعيةِ العامة،

أود بداية أن أهنئكم على انتخابِكُم رئيساً للجمعيةِ العامة في دورتها الحاليّة، وأن أشكر سلفَكُم السيد تشابا كوروشي على رئاسته للدورة السابقة. كما أشكرُ معالي الأمين العامّ على الجهودِ التي يبذلُها لتنفيذ أحكامِ ميثاقِ الأممِ المتحدة وفقاً للولايةِ المَنوطةِ به.

السيداتُ والسادة،

يشهدُ عالمنا اليوم تحولاتٍ هامة، وتنامٍ لتحديات خطيرة في مقدمتها اشتعال الصراعات المدمرة في مناطق عديدة حول العالم، واستمرار الاحتلال لبعض شعوب العالم، وانتشار آفة الإرهاب، وتراجع معدلات التنمية، وارتفاع حاد في معدلات الفقر والجوع، إلى جانب وقوع آثار كارثية ناجمة عن الإجراءات القسرية أحادية الجانب، وسياسات الحصارِ الاقتصادي، بالإضافة إلى وقوع تداعيات سلبية ناجمة عن تغيرات المناخ وما تجلبه من كوارث طبيعية ذات صلة.

إنّ مواجهة كل هذه التحديات حاجةٌ ملحةٌ لنا جميعاً لانعكاسها على مستقبل أجيالنا القادمة، والقضاء عليها، أو التخفيف من آثارها بالحد الأدنى، يستوجب التعاون العالمي بين الدول الأعضاء، والتضامن فيما بينها وتضافر جهودها لبناءِ نظامٍ عالميٍ جديدٍ متعددِ الأقطاب يحقق التوازن الجديد في العلاقات الدولية، بما في ذلك من خلال إصلاح المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن، وتحقيق تنمية مستدامة حقيقية تضمن منفعة ورفاه شعوب العالم كافةً.

إنّ سياسات الفوضى الخلاقة التي تبنّتها الإداراتُ الأمريكيةُ المتعاقبة في منطقتنا لخدمةِ مصالحها الجيوسياسية والأنانية، قد قادت إلى زعزعةِ الأمنِ والاستقرار فيها، حيث عملت على افتعال المشاكل وتضخيمها لإشعال التوترات ومن ثم النزاعات، وأنفقت مليارات الدولارات لهدم وتدمير المنجزات التنموية التي تحققت على مدى عقود، وساهمت في بروز ظاهرة التطرف والإرهاب كتنظيمي "داعش"، و"جبهة النصرة" الإرهابيين.

ولم تسلم تعددية الأطراف، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة من هذه الفوضى الأمريكية الخلاقة. إذ شهدنا خلال السنوات العشر الماضية جنوحاً متزايداً لإساءة تفسير وتطبيق أحكام الميثاق، وخاصةً المادة (51) منه، واستخدامها كذريعةٍ لتبرير ما يتم ارتكابه من اعتداءاتٍ على سيادة واستقلال ووحدة أراضي الدول الأخرى، وكذلك التلاعب في نصوص

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتسييس مسائل حقوق الإنسان لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والضغط عليها.

السيد الرئيس،

إن المبدأ الأساسي الذي أكّدَ عليه ميثاقُ الأمم المتحدة هو احترام سيادة واستقلال الدول الأعضاء ووحدة وسلامة أراضيها، وبالتالي فإن أيّ اكتسابٍ لأراضي الغير بالقوة هو احتلال، وأي وجودٍ عسكري لا شرعي على أراضي أية دولة ذات سيادة هو انتهاك صريح لهذا الميثاق، ومخالفةٌ واضحة للقانونِ الدولي، يجبُ أن ينتهِيَ فوراً ودونَ قيدٍ أو شرط. وعليه فإن احتلال إسرائيل للأراضي العربية في فلسطين والجولانِ السوري منذ عام 1967 وحتى الآن، وما يستتبعه من بناءٍ للمستوطنات، وتغييرٍ للتكوينِ الديمغرافي والهيكلِ المؤسساتي، خاصةً من خلال محاولاتِ فرضِ الجنسيةِ الإسرائيلية قسراً على أبناءِ الجولان المحتل، ناهيكَ عن نهبِ مواردِ الجولان الطبيعية، والاستيلاءِ على أراضي المزارعين السوريين لإقامة توربيناتٍ هوائيةٍ ضخمة عليها، وغيرِها من الانتهاكاتِ الموثّقة، هو أبشعَ أشكالِ الانتهاكاتِ الجسيمةِ والممنهجة لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني.

لقد دعمت سورية، وماتزال، **القضية الفلسطينية**، باعتبارها القضية العربية المركزية، وهي لم تدخر جهداً للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه المشروع لاستعادة حقوقه المشروعة، وخاصة حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، ومنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

إن ما شهدناه خلال هذا العام من تصعيدٍ خطير للممارساتِ الإجرامية الإسرائيليةِ، والتي بلغ عدد ضحاياها أعلى مستوىً لها، تدفع بالمنطقةَ إلى مستوياتٍ غيرِ مسبوقةٍ من التوتّرِ وعدم الاستقرار، ويتجلى ذلك في ارتكابِها المزيد من المجازرِ، وتصعيدِ عدوانِها العسكريّ، وقصفها الصاروخي المتكرر **للمدن والموانئ والمطاراتُ المدنية السورية**، ممّا عرّض للخطرِ أرواحَ المدنيين وسلامةَ الطيرانِ المدني، وأعاق عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. هذا بالإضافة إلى

استمرارِها في سياساتِ الاستيطانِ والتهويدِ والحصارِ والاعتقالِ التعسّفي، والتهجيرِ القسري والتمييز العنصري في الأراضي العربية المحتلة.

إنّ الجمهورية العربية السورية إذ تدين بأشد العبارات كل تلك الجرائم والاعتداءات الإسرائيلية، فإنها تستنكر بنفسِ القدر استمرارَ دعمِ مثل هذه الممارسات أو الصمتِ عنها من قبلِ بعضِ الدول التي تُنصّبُ نفسَها حاميةً للقانونِ الدولي الإنساني ولقانونِ حقوقِ الإنسان، ممّا يجعلُها متواطئة مع مرتكبي هذه الجرائم، ويُظهر بوضوح مدى ازدواجيةِ المعاييرِ التي تمارسُها.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكّد مجدداً على حقها المشروع باستعادة الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خطِ الرابعِ من حُزَيْران لعام 1967 مهما طال الزمن، وهو حقٌّ ثابتٌ لا يخضعُ للمساومةِ أوِ الضغوط، ولا يسقطُ بالتقادم، يكفلهُ القانونِ الدولي وقراراتِ الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصةً قرارَ مجلسِ الأمن رقم 497 لعام 1981. كما تشدّد سورية على أنها ستمارسُ حقَها المشروعَ في الدفاعِ عن أرضِها وشعبِها بكل الوسائلِ اللازمة، وفي ضمانِ مساءلةِ سُلْطاتِ الاحتلالِ الإسرائيلي على كل جرائمها، وعدم إفلاتها من العقاب.

السيد الرئيس،

يتماهى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وممارساته الوحشية مع الدور التخريبي الذي تقوم به بعض الدول على الأراضي السورية، إذ تواصل الولايات المتحدة وتركيا انتهاك سيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها، وذلك عبر الإصرار على استمرارِ تواجدهما العسكري غير الشرعي على الأراضي السورية، ودعم الميليشيات الانفصالية والتنظيمات الإرهابية. يضاف إلى ذلك، الزيارات التي يقوم بها المسؤولون السياسيون والعسكريون الغربيون وغيرهم للأراضي السورية عبر التسلل خلسةً، دون أي احترام لسيادة سورية واستقلالها، ويمثل تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية.

كما تسبب النهب الأمريكي الممنهج والمفضوح للثروات الوطنية للشعب السوري كالنفط، والغاز، والقمح، في حرمان السوريين من مواردهم ومفاقمة معاناتهم الإنسانية على نحو غير مسبوق، وآخر إحصاءاتنا تُبرز أنّ إجمالي قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تسببوا بها

على القطاع النفطي في سورية قد تجاوزت مبلغ 115 مليار دولار، ونرى بأن الأمم المتحدة ملزمةٌ بمساءلة الولايات المتحدة ومطالبتها بإعادة هذه الأموال المنهوبة إلى الحكومة السورية.

وبالتوازي مع كل ذلك، تستمر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون في **فرض تدابير قسرية أحادية** لا شرعية ولا أخلاقية ولا إنسانية على مختلف القطاعات في سورية لم تسهم إلا في مفاقمة معاناة السوريين أينما كانوا، باعتبار أن أثرها يشمل دولاً ثالثة. لقد أشار الأمين العام في تقاريره إلى تأثير تلك التدابير على مشتريات، ومدفوعات الأمم المتحدة. إذ تعمد تلك الدول إلى أن تشمل إجراءاتها قطاع الصحة العامة، والقطاع المصرفي، وقطاع النقل الجوي ومعدات الطيران المدني السورية، وقطاع الطاقة والذي يشمل حظر توريد النفط ومشتقاته إلى سورية أو استيراد محطات الكهرباء والمعدات المتعلقة بتوليد الطاقة وقطع الغيار. كما يشمل أيضاً حظر استيراد المعدات والآلات اللازمة للتزود بمياه الشرب، والري، وتعقيم وتنقية المياه، وإصلاح وتحسين نظام الصرف الصحي. ولم يسلم القطاع الزراعي من هذه العقوبات الأحادية إذ شملت منع استيراد الأسمدة والآليات اللازمة للإنتاج الزراعي الذي يوفر الغذاء للسوريين.

السيد الرئيس،

لقد كانت سورية من أكثرِ بلدانِ العالم استقراراً وازدهاراً، وكانت تُحقِّق اكتفاءً غذائياً ذاتياً، وتؤمّنُ جميعَ متطلباتِ الحياةِ الأساسيةِ لشعبِها بشكلٍ قلّ نظيرُهُ في المنطقة، لكنَّ الحربِ الإرهابية التي شُنّتْ عليها منذ عام 2011 غيّرَتْ هذا الوضع، وتسببت بأزمةٍ إنسانيةٍ لا يُستهانُ بها، زاد من حدّتها فرض الإجراءاتُ القسريةُ أحاديةُ الجانبِ. ومؤخراً أضاف الزلزال المدمر الذي أصاب سورية في 6 شباط من هذا العام عبئاً جديداً ومعاناة أخرى. إذ دمّر الزلزال مئات المباني والبنى التحتية والمرافق الخدمية، وتسبب بوقوع آلاف الضحايا والجرحى، وجعل عشرات الآلاف بلا مأوى.

لقد حرصت الحكومة السورية على تقديم كل التسهيلات اللازمة لوصول المساعدات الإنسانية وعاملي الإغاثة لكل المناطق المتضررة، ومنحت – وماتزال– موافقات مفتوحة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في سورية لتسهيل وتسريع إجراءات دخول إمدادات الإغاثة الطارئة

لدعم المتضررين، بما في ذلك فتحها **لمعابر حدودية بقرار سيادي** لتسهيل الاستجابة الإنسانية في المناطق المتضررة الواقعة تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية.

في هذا المجال تجدد الجمهورية العربية السورية شكرها وتقديرها لجميع الدول التي تضامنت مع سورية وشعبها، وسارعت للاستجابة لحاجات الشعب السوري في ظل الظروف الصعبة التي واجهها، كما تعبّر أيضاً عن تقديرها للأمين العام للأمم المتحدة على إطلاقه النداء العاجل للاستجابة لتداعيات الزلزال الكارثية.

إن الحكومة السورية ماتزال تواصل- ضمن إمكاناتها المحدودة - بذلَ كل الجهود للتعامل مع آثار الزلزال في المحافظات المنكوبة الأربع، وقد أصدر السيد رئيس الجمهورية في شهر أيار الماضي مرسوماً يقضي بإحداث **الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال** وذلك بهدف تقديم الدعم المالي لهم، ومساعدتهم على تجاوز الضرر الجسدي أو المادي أو المعنوي اللاحق بهم. ومثّل هذا المرسوم مرتكزاً رئيسياً للتوجهات الأساسية، ولخطة العمل الوطنية اللتان أقرتهما الحكومة السورية للتعامل مع تداعيات الزلزال من مختلف الجوانب، والانتقال من مرحلة الاستجابة الطارئة للأعمال الإغاثية إلى مرحلة التعافي من آثاره.

إن الجمهورية العربية السورية تشدد مجدداً على أن الارتقاء بالوضع الإنساني في سورية يتطلب توفير حلول مستدامة لدعم السوريين، خاصة بعد الزلزال، تتمثل في زيادة حجم وكم **مشاريع التعافي المبكر** بما يقلل من الاعتماد على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، ويزيد من قدرة السوريين على الصمود، ويوفر ظروف عودة كريمة وطوعية للنازحين واللاجئين إلى مناطقهم، إلا أن ذلك يتطلب توفير **التمويل اللازم عبر وفاء المانحين الدوليين بتعهداتهم** التي قطعوها على أنفسهم.

السيد الرئيس،

وفيما يخص موضوع عودة اللاجئين، فإن الجمهورية العربية السورية تعلن من على هذا المنبر استعدادها للترحيب بعودة كل لاجئ سوري غادر منزله وقريته ومدينته، وتدعو مواطنيها الذين أجبرتهم التنظيمات الإرهابية على اللجوء إلى العودة إلى وطنهم. لقد اتخذت الدولة السورية كل القرارات اللازمة في هذا المجال، ونحن نتعاون مع المفوضية السامية للاجئين، ومع لجنة الاتصال

العربية للوصول إلى هذا الهدف النبيل. وفي هذا المجال أدعو الدول الغربية التي تطلب من اللاجئين عدم العودة إلى وطنهم أن يتوقفوا عن هذه الممارسات اللاإنسانية.

وبالتوازي مع كل ذلك، فقد تعاملتْ سورية بإيجابيةٍ مع الجهودِ والمبادراتِ التي قُدّمت في إطارِ المسارِ السياسي، حيث دعمت نهج التسوياتِ المحلية والمصالحاتِ الوطنيةِ كطريقٍ لإعادةِ الأوضاعِ إلى طبيعتِها في مختلِفِ ربوعِ الوطن، ولتعزيزِ الوحدةِ الوطنية وتماسُكِ المجتمعِ السوري. كما شاركت في الاجتماعاتِ التي تُعقد **بصيغة أستانا**، ورحبت بنتائجها، وحافظت على التواصل المستمر مع المبعوث الخاص إلى سورية.

السيد الرئيس،

لقد حققت **القمة العربية** التي عُقدت في شهر أيار بجدة- المملكة العربية السعودية إنجازاً كبيراً، حيث أعادت للموقف العربي الجماعي ألقه، وللعمل العربي المشترك زخمه، وأكدت الدول العربية خلالها على دعم سورية في الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها، وتجاوز الظروف الصعبة التي تمر بها جراء الحرب الإرهابية التي واجهتها، والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وتداعيات الزلزال المدمر الذي أصابها.

تعرب سورية عن دعمها وتضامنها مع الشعب **الليبي** في مواجهة تداعيات الاعصار والفيضانات الذي عصف بهم، وكذلك مع الشعب **المغربي** جراء الزلزال المدمر الذي أصابهم.

تُعيدُ سورية، التأكيدَ **على تأييدِها لحق الإتحادِ الروسي** في الدفاعِ عن نفسِهِ وحمايةِ أمنِهِ القومي ردّاً على السياساتِ الغربيةِ العدوانية، وهو بذلك لا يُدافِعُ عن نفسِهِ فقط وإنما عن حقِّنا جميعاً في رفض منطقَ الهيمنةِ الغربية والقطبيةِ الواحدة.

تُشيدُ سورية بالنهجِ البنّاءِ والمسؤولِ **لجمهوريةِ إيرانِ الإسلاميّة** بشأن العودةِ إلى خطة العمل الشاملة المشتركة التي انسحبَتْ منها الولاياتُ المتحدة بشكل منفردٍ وغيرِ قانوني؛ وتدعو الولاياتِ المتحدةَ وحلفائها الغربيينَ إلى تلبيةِ المطالبِ المشروعة لإيران.

تدعمُ سورية **مبدأ الصينِ الواحدة، وتؤيد مواقفِ جمهوريةِ الصينِ الشعبية**، في مواجهةِ محاولاتِ التدخلِ الخارجيّ في شؤونِها الداخلية، سواءٌ في تايوان أو هونغ كونغ أو شين جيانغ، وتُشدّدُ على حقِ الصين غيرِ القابلِ للتصرف في اتخاذِ ما تُقرّرهُ من إجراءاتٍ وخطواتٍ للدفاعِ

عن سيادتِها، خاصةً في مواجهةِ التصعيدِ غيرِ المسبوق، وسياسةِ الإستفزازِ التي تمارسُها الولاياتُ المتحدةُ الأمريكية ضدَّها.

تُدينُ سورية **الحصارَ الاقتصاديَّ المفروضَ على كوبا** منذُ عقود، بما في ذلك تمديدَ الإدارةِ الأمريكيةِ لما يسمى "قانونَ التجارةِ مع العدو". وتدعو سورية لوقفِ التحركاتِ والتدريباتِ العسكريةِ التي تُجريها الولاياتُ المتحدة في **شبه الجزيرة الكورية**، والتي تؤدي إلى تصعيدِ التوترِ في تلك المنطقة.

كما تطالبُ سورية **برفعِ كلِّ أشكالِ الإجراءاتِ القسريةِ** أحاديةِ الجانب التي تَفْرِضُها الدولُ الغربيةُ على الاتحاد الروسي، وإيران، وفنزويلا، وبيلاروس، ونيكاراغوا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، وإريتريا، وضدَّ بلادي سورية، **وتعتبرُها إرهاباً اقتصادياً لا يَقِلُّ وحشيةً وخطورةً عن الإرهابِ المسلّح**، لناحيةِ آثارِها الإنسانيةِ الكارثية على الشعوب المستهدفة.

ختاماً، السيد الرئيس،

إن منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة خلق ليكون منبراً للحوار والدبلوماسية العامة بين الدول الأعضاء، وليس منصة لإطلاق الاتهامات الكاذبة أو شن الحملات العدائية ضد بعضها البعض. لهذا نتطلّعُ إلى أن تكون الدورة الحالية للجمعية العامة، وتحت قيادتكم، قادرة على الوفاء بالشعار الذي رفعتموه، والمتمثل في: "**إعادة بناء الثقة، وإحياء شعلة التضامن العالمي: وتسريع وتيرة العمل بشأن خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع**"، وذلك من خلال العمل على ترجمته لفعل حقيقي وجاد يسهم في منح جميع الدول فرصاً عادلةً تضمن عدم تخلّف أحدٍ عن الركب، ويرسخ أيضاً مركز ومكانة الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الأوسع تمثيلاً في الأمم المتحدة.